

Distr.: General
31 August 2007
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٧٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات
حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين
والممثلين الخاصين

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية**

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير عن حالة حقوق
الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي أعده فريدريك تيتانغا باسيرى الخبير المستقل
لمجلس حقوق الإنسان، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٠/٦٠.

* A/62/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير لتضمينه أحدث المعلومات.



التقرير المرحلي للخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

موجز

قررت الجمعية العامة في قرارها ١٧٠/٦٠ مواصلة بحث حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وطلبت إلى الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وقد مدد مجلس حقوق الإنسان ولاية الخبير المستقل بموجب المقرر ١٠٢/١ الذي اتخذته في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وبفضل المعلومات التي تلقاها الخبير المستقل خلال عام ٢٠٠٧، فبإمكانه أن يُدلي بملاحظات صائبة بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتظل هذه الحالة مصدر قلق، إذ يسود البلد انعدام الأمن وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في المناطق الشرقية وفي شمال كاتانغا، حيث تمارس الميليشيات والجماعات المسلحة (جبهة القوميين ودعاة الاندماج، اتحاد الوطنيين الكونغوليين، مليشيا الماي - ماي، القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، الراستا، الجنود المواليون للجنرال المخلوع لوران نكوندا)، وكذلك القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أعمال الابتزاز وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان دونما رادع.

وقد ركز الخبير المستقل في تقريره على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المسلحة والشرطة، بغية توجيه انتباه المجتمع الدولي والرأي العام الوطني إلى هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإلى انعدام الأمن السائد في جميع أنحاء البلد تقريبا.

ومن دواعي الأسف كذلك ضعف النظام القضائي وعدم استقلاله عن السلطة التنفيذية، التي تتحكم في القرارات القضائية.

وبناء على ما تقدم، يقدم الخبير المستقل التوصيات التالية:

- تسريع عملية نزع سلاح ، والماي - ماي وجنود نكوندا، وغيرهم؛ الميليشيات والجماعات المسلحة، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والراستا
- احترام الحريات العامة في جميع الأحوال؛

- إنشاء آليات لمكافحة الإفلات من العقاب؛
- اتخاذ جميع التدابير اللازمة لاحترام كرامة الإنسان بصفة عامة وكرامة المرأة والطفل على وجه الخصوص؛ والتخلي عن الممارسات المحففة، وجميع أشكال الاستغلال، والتهمين من شأن العنف الجنسي؛
- تعزيز استقلال السلطة القضائية، وتزويد النظام القضائي بموارد بشرية ومالية كافية لكفالة إقامة العدل على الوجه المطلوب؛ وضرورة إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة بالبلد، إقامة دوائر جنائية مختلطة إذا تعذر ذلك.

المحتويات

الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	٥
ثانيا - لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال عام ٢٠٠٧	٥
ثالثا - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان	٩
ألف - الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المسلحة	٩
باء - العنف الجنسي	١٦
جيم - الحالة في السجون	٢٠
رابعا - العدالة والإفلات من العقاب	٢٢
ألف - الانتقام الشخصي والإفلات من العقاب	٢٢
باء - العدالة الداخلية: سيرها وحدودها	٢٣
جيم - المحكمة الجنائية الدولية ومكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب	٢٦
دال - إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة أو دوائر جنائية مختلطة لجمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٦
خامسا - التوصيات	٢٧

أولا - مقدمة

- ١ - قررت لجنة حقوق الإنسان، بقرارها ٨٤/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ تعيين خبير مستقل يتولى تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال حقوق الإنسان، ودراسة تطور حالة حقوق الإنسان في البلد، والتحقق من وفاء الحكومة بواجباتها في هذا المجال.
- ٢ - ويستند هذا التقرير إلى المعلومات التي وردت بانتظام إلى الخبير المستقل من المكتب المتكامل لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثلي الهيئات والمنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية والرابطات.
- ٣ - ويستعرض التقرير المعلومات الواردة خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٦، وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

ثانيا - لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال عام ٢٠٠٧

- ٤ - يتبين من مختلف المعلومات الواردة أن انعدام الأمن والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والإفلات من العقاب لا تزال تشكل مصدر قلق شديد في جميع أنحاء البلد، وأنها أشد حدة في الجزء الشرقي منه.
- ٥ - ولا تزال القوات المسلحة وقوات الشرطة، والقوات المسلحة التابعة لجهات خاصة، التي تتكاثر في الأقاليم، ترتكب يوميا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مثل الاعتقالات التعسفية، وعمليات الإعدام، والاعتصاب، والتعذيب، والمعاملة اللاإنسانية والمهينة.
- ٦ - وتشكل القوات العسكرية بؤرا للابتزاز والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والاعتداءات على حياة المواطنين.
- ٧ - ولا يزال الحرس الجمهوري وفروع أجهزة الاستخبارات والشرطة، مثل كين مازيار، والوكالة الوطنية للاستخبارات، والجهاز العسكري السابق لكشف الأنشطة المعادية للوطن، تعمل خارج إطار القانون ودون عقاب، في انتهاك جسيم لحقوق الإنسان.
- ٨ - ووفقا للإحصاءات التي جمعتها شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن فترة الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٧، ارتكب الجيش والشرطة ٨٦ في المائة من انتهاكات حقوق الإنسان، مما يثير الشكوك إزاء قدرة

السلطات العامة وعزمها على كفالة السلام والأمن. ومن ضمن الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان مذبحتا بورامبا (شمال كيفو) وكانبول (جنوب كيفو)، اللتان ارتكبتهما عناصر الكتيبة الثانية من لواء برافو والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا/الراستا، ووقعتا في آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٠٧ على التوالي، وارثكب ٨ في المائة من انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الوكالة الوطنية للاستخبارات ودوائر استخبارات أخرى تابعة للدولة، و ٦ في المائة منها على أيدي جماعات مسلحة منتشرة في أنحاء البلد.

٩ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير و ١ و ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧ قوبلت احتجاجات عنيفة نظمها أعضاء الحركة السياسية - الدينية المعارضة بوندو ديا كونغو، في الكونغو السفلى، بقمع شديد على أيدي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية اللتين لجأتا لاستخدام السلاح بشكل مفرط، مما أسفر عن مقتل ١٠٥ أشخاص وإصابة المئات بجروح خطيرة.

١٠ - وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، وقعت أحداث خطيرة في كنشاسا شملت أعمال قتال استُخدمت فيها الأسلحة الثقيلة، بين جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التابعين للمعسكر الرئاسي وقوات جان بيير بيمبا. وأفاد عدة مراقبين، منهم مراقبو بعثة منظمة الأمم المتحدة، أن هذه الأحداث تبعثها عمليات إعدام بإجراءات موجزة واعتقال العشرات من الناس. وينبغي أن تسعى الشخصيات السياسية إلى تنفيذ برامجها بمزيد من توافق الآراء وضبط النفس.

١١ - ونظرا لافتقار الصحفيين للحماية فقد استُهدفوا بسهولة أكبر، لا سيما في أعقاب المواجهات المسلحة المشار إليها أعلاه والتي جرت في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، الهجمات الخطيرة على حياتهم. وقد تعرض عشرات الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام للتحرش والتهديدات والتخويف، كما تعرضوا للاعتقال التعسفي. وكان لمقتل الصحفي التابع لإذاعة أو كابي (OKAPI) وبعثة منظمة الأمم المتحدة في بوكافو، ولاية جنوب كيفو، مع سبق الإصرار، ليلة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أثر الصدمة في وسط الرأي العام. وأجرت إذاعة أو كابي مقابلة للخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن هذه الأحداث.

١٢ - ولا يزال العنف الجنسي يشكل مصدر قلق بالغ. وعلى الرغم من تعزيز القوانين الهادفة إلى قمع هذا العنف، يظل يُرتكب دونما رادع، أما الصدمات الناجمة عنه فتتجاوز النساء والفتيات وتطال المجتمع برمته.

١٣ - وتشكل سياسة "المزج" التي تنتهجها الحكومة في إطار عملية السلام شاغلا رئيسيا في مجال حقوق الإنسان. وقد بدأ تطبيق هذه السياسة في ولاية شمال كيفو في بداية العام، وأدت إلى إنشاء ألوية تتكون من عناصر سابقة للواءين الحادي والثمانين والثالث والثمانين للجيش الوطني الكونغولي السابق موالية للجنرال المتمرد المعزول لوران نكوندا، والقوات الموالية للحكومة التي كانت متمركزة سابقا في جنوب كيفو، مما دفع بولايتي شمال كيفو وجنوب كيفو إلى حافة المواجهة العسكرية، في سياق يتسم بتفاقم التوترات الإثنية والتنقل العشوائي للسكان الهاربين من الجرائم، وأعمال القمع الواسعة النطاق التي ترتكبها الألوية المختلطة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (أعمال القتل، والنهب على نطاق واسع، والاعتقالات، والتعذيب، وإساءة المعاملة). وقد سمح المزج بقبول عدد كبير من مجرمي الحرب المشهورين وإدماجهم في الجيش. ويرى الكثيرون في ذلك جائزة للمفلسين من العقاب، ومدعاة للقلق.

١٤ - وتتسم الحالة في مقاطعتي كيفو بخطورة بالغة وينبغي أن يوليها المجتمع الدولي وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عنايتهما القصوى. وقد تلقى الخبير المستقل نسخة من "الالتماس الذي قدمه النواب الوطنيون لمنطقتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية بجميع أطيافهم"، الذي أُعدَّ في كينشاسا في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ والذي قرر ممثلو الشعب هؤلاء، بعد تقديمه وإيداعه، تعليق مشاركتهم في أعمال الجمعية الوطنية. وأعاد الالتماس إلى الأذهان السوابق التاريخية لتدهور الحالة الأمنية في مقاطعتي كيفو، اللتين بات يتعذر تحديد هويتهما بسبب إهمال الحكومة المركزية الحالة الخطرة السائدة فيهما، وأصبح من الصعب السيطرة على المنطقة. وتعرض سكان المنطقة المذكورة لسوء المعاملة على يد مجموعات مسلحة ساندتها وجهزتها البلدان المجاورة، وعلى يد القوات العديمة الانضباط التابعة للجنرال لوران نكوندا الذي فرض نفسه وفرض رجاله في مناصب رئيسية في قوات الشرطة الوطنية. وتحولت مناطق في كيفو الشمالية مثل فاتوا وكاسوغو وبونيا تنغي، وفي كيفو الجنوبية مثل بيجومبو وكاتاكا وعدة كيانات إقليمية أخرى إلى دول داخل الدولة. وتسيطر على هذه المناطق عدة قوات أجنبية (تحالف القوى الديمقراطية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعات الراسستا) تفرض إتاوات تعسفية وتنكل بالسكان، مما أدى إلى تهجير أكثر من ١٥٠.٠٠٠ نسمة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير وذلك فقط في أراضي روتشورو ولوبيرو وماسيسي ووالكالي في كيفو الشمالية. وأقامت قوات الاحتلال كيانات إقليمية جديدة خاضعة لسيطرتها التامة، مثل إقليم مينمبوي الذي يضم خمسة تجمعات سكانية واثنين وعشرين مجموعة سكانية صغيرة. وقد عُزل زعماء تقليديون واستُعيض عنهم بزعماء يأترون بإمرة القوات الأجنبية، مما يوسّع سيطرة هذه القوات إلى

داخل الأراضي المحتلة وعلى ما فيها من ثروات، ويهدد السيادة الوطنية وسلطة الدولة والاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي.

١٥ - وينبغي أن تشكل الحالة المتفجرة في مقاطعتي كيفو إحدى أهم الأولويات التي يجب بحثها في ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية. فالمشكلة تتعدى انتهاكات حقوق الإنسان لتشمل حق المجتمعات المحلية التي تعتبر مجموعات إثنية. فما لم يتم التوصل إلى حل عاجل، يمكن أن يدخل البلد، ومنطقة البحيرات الكبرى بأسرها، أتون الصراع من جديد.

١٦ - ولا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تعيش حالة صعبة تحول دون بناء السلام. وخلال الفترة الانتقالية من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٤، تعطلت جهود المصالحة الوطنية التي شملت أنشطة لجنة الحقيقة والمصالحة المنشأة بموجب القانون الأساسي ١٨/٠٤ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وأنشطة السلطات القضائية بسبب مصالح الأطراف المتحاربة السابقة، المثلة في الحكومة الانتقالية، فلم تجر مثلاً أي تحقيقات في الجرائم المرتكبة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٢. والتقى بعض مجرمي الحرب تحت غطاء المصالحة وباتوا يشغلون وظائف هامة في إدارة شؤون الدولة وفي الجيش الجديد. بيد أنه يمكن إجراء عدة تحقيقات ينبغي أن تتواصل من أجل إحلال السلام الاجتماعي. ولا تسمح الحالة الراهنة للجهاز القضائي، بسبب بطئه، بإجراء محاكمات تكون صارمة وقاطعة على الوجه المطلوب. وتضعف هذه الجوانب من قدرات القضاء وتكشف عن عجزه الحالي عن القيام بمثل هذه المهام وعن مكافحة الإفلات من العقاب. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك الأشخاص الستة الذين أدينوا في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية تمثلت في أعمال اغتصاب جماعية في قرية سونغو مبيو، في مقاطعة إكواتور، والذين فرّوا في الآونة الأخيرة. فقد قام جنود باغتصاب ما لا يقل عن ١١٩ امرأة وفتاة كانت العديدات منهن دون الثامنة عشرة. وإزاء هذا الإفلات من العقاب، يلجأ السكان أحياناً، من يأسهم، إلى أعمال إعدام دون محاكمة قانونية أو إلى غير ذلك من أشكال الانتقام الخاص.

١٧ - وبسبب الانتهاكات العديدة والخطيرة التي ارتكبتها أفراد الشرطة والقوات المسلحة، قرر الخبير المستقل أن يقصر هذا التقرير على هذا النوع من الانتهاكات ليلفت انتباه السلطات العامة والمجتمع الدولي إليها. وتستدعي هذه الحالة اتخاذ تدابير ذات أولوية إزاء أعمال العنف الجنسي التي ترتكبها قوات حفظ النظام أساساً، وكذلك إزاء الحالة المزرية السائدة في السجون وظروف الاحتجاز.

١٨ - وبسبب عدم إحراز تقدم فعلي في مكافحة الإفلات من العقاب يتحتم تشكيل محكمة جنائية دولية خاصة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، أما إذا تعذر ذلك فيجب إنشاء دوائر جنائية مختلطة داخل محاكم الكونغو القائمة بالفعل.

ثالثاً - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

ألف - الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها القوات المسلحة

١٩ - إن انعدام الأمن مسألة مزمنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأعمال العنف الجنسي تشكل انتهاكات خطيرة ومستمرة لحقوق الإنسان فيها. وقد وقعت أحداث بالغة الخطورة أثناء فترة إعداد هذا التقرير.

١ - الجرائم التي ارتكبها جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

٢٠ - ارتكب جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية العديد من أعمال الاعتقال التعسفي وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في أنحاء البلد كافة، لا سيما الحق في الحياة والسلامة البدنية، والحق في الحرية والأمن الشخصي. والأمثلة على ذلك عديدة.

٢١ - وفي ليلة ١١ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تمرد أكثر من ٢٥٠ جندياً من الأولوية المدججة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والتمركزة في بونيا، وارتكبوا أعمال تخريب ونهب في المدينة. وقد اغتُصبت أثناء ذلك خمس نساء. وانتقم الجنود من السكان المدنيين لأن قائدهم استولى على جزء من مكافأة آخر السنة المستحقة لهم.

٢٢ - وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قتل جنود من لواء "برافو" ١٣ مدنياً في بلدة ماتيببي، قرب وسط روتشورو. وفي ٢٣ شباط/فبراير، وفي كاتويغورو القريبة من روتشورو، قتل جنود من اللواء نفسه التابع إلى هيئة أركان الكتيبة الثانية الخاضعة لإمرة المقدم إنوسان نزامولندا، ثلاثة مدنيين.

٢٣ - وعلى إثر اشتباكات وقعت بين جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفراد عسكريين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في ٨ آذار/مارس في كابوهندو، ومحاوله القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نصب كمين لقيادة لواء "برافو" في ٩ و ١٠ آذار/مارس في بورمبا، إقليم روتشورو، كيفو الشمالية، أُعدم ١٥ مدنياً بالرصاص بشكل عشوائي على يد جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في كتيبة "برافو" الثانية التي أُدمجت مؤخراً.

٢٤ - وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أوقف جنديان من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية امرأة حاملا في بونيا، مقاطعة مانيمبا، بسبب دين مزعوم. ثم اقتادها إلى معسكرهما وضرباها حتى أجهضت من جراء هذه المعاملة الوحشية.

٢٥ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، وفي بابونغ، مقاطعة إيتوري، عمد جنديان من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الكتيبة الثانية التابعة للواء الأول المدمج المتمركز في نيوكا، إلى وضع رجل في سيارة وقيادتها بسرعة فائقة، ثم ألقيا بالرجل خارج السيارة فكسرت ساقه اليسرى. عندئذ أخذ الجنديان في ضربه حتى هب بعض السكان وأنقذوه منهما.

٢٦ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أعدم خمسة جنود من لواء "شارلي" المدمج أربعة مدنيين بالرصاص في قرية روبايا، شمال غرب غوما.

٢٧ - وارتكب جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، اللواء الثاني المدمج المتمركز في فوينغا، غرب بوتمو، سلسلة من عمليات الاغتصاب. فاغتصب جندي من الكتيبة ٢٣ فتاة قاصرا في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في بوتمو، واغتُصبت شابة في الثامنة عشرة من عمرها في منزلها في ٤ نيسان/أبريل، واغتُصبت فتاة في الثالثة عشرة من عمرها قرب بئر في ٥ نيسان/أبريل.

٢٨ - وفي ١ أيار/مايو ٢٠٠٧، وفي كنگالاسا، مقاطعة الكونغو السفلى، اغتصب جندي من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، كتيبة "باكي" للدفاع، فتاتين إحداهما في الثانية عشرة والأخرى في الثالثة عشرة من العمر.

٢٩ - وفي ماهاغبي، مقاطعة إيتوري، أرغم جندي من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إدارة أمن الحدود، رجلا على تأجير منزله واغتصب ابنته البالغة من العمر ١٦ سنة عدة مرات، وقد تبين في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ أنها حامل.

٣٠ - وفي ٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، قتل عريف في اللواء المدمج السادس ممرضاً بشكل تعسفي في بلدة سونغومويا، الواقعة في عرض بحيرة ألبرت.

٣١ - وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، وفي مينيمبوي، مقاطعة كيفو الجنوبية، قتل ثلاثة جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الكتيبة ١٢٢ التابعة للواء المدمج ١٢، مزارعا كان يحاول منعهم من سرقة ممتلكاتهم.

٣٢ - وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، اغتصب جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، اللواء المدمج السادس المتمركز في جيبا (إيتوري)، أربع نساء ونهبوا

المنازل وأرغموا السكان على نقل الغنائم. وفي الشهر السابق، ارتكب جنود من اللواء نفسه ١٤ عملية اغتصاب في المنطقة عينها.

٣٣ - وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٧، قام جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الكتيبة ٢٣ التابعة للواء المدمج الثاني المتمركز في بولامبا - إيسالي، جنوب شرق بيني، بقتل رجل ضرباً وبإصابة رجل آخر بجروح خطيرة.

٣٤ - وفي ليلة ٢٦ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٧، ارتكبت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/جماعات الراسا عدة مجازر في قرى نبالوبوزي وموهونغو وشيهامبا في كانيولا، مقاطعة كيفو الجنوبية، قتل خلالها ١٧ امرأة وطفلاً بالسواطير والفؤوس والعصي وجرح ٢٣ مدنياً اختطفوا واقتيدوا إلى غابة موغابا. وترك المعتدون في المكان رسالة أوضحوا فيها أن ما قاموا به كان رد فعل على العمليات العسكرية المشتركة التي قامت بها ضدّهم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣٥ - وفي ١٧ أيار/مايو، أعدم جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الكتيبة الثانية التابعة للواء "برافو" المدمج، خمسة مدنيين في روديهي، كيفو الشمالية، متهمين بالتعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٣٦ - وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قتل جنود من الكتيبة الثالثة التابعة للواء "شارلي" ثلاثة أشخاص في كنيسة في نيايشوا، كيفو الشمالية. وبعد يومين، قتل جنود من الكتيبة نفسها شخصين بحجة تواطئهما مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٣٧ - في الليلة الفاصلة بين يومي ٢٧ و٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قتل مدنيان في بلدة كاداتو، بوكافو، على أيدي أربعة رجال مسلحين من أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، اقتحموا محال سكنهم بغرض السلب والسرقة. وأقدم المهاجمون على اغتيال ضحاياهم عندما حاولوا المقاومة. وفي اليوم التالي، تعرف أهالي البلدة على أحد المعتدين وضربوه حتى الموت. أما المعتدي الثاني الذي عثر عليه، فقد أحرقوه حياً.

٢ - الجرائم المرتكبة على أيدي أفراد الشرطة الكونغولية الوطنية

٣٨ - ارتكب أفراد الشرطة الكونغولية الوطنية عدة انتهاكات لحقوق الإنسان شملت الإعدام والاغتصاب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاعتقالات التعسفية والاحتجاز غير قانوني.

٣٩ - وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٦، قام أفراد من الشرطة قدموا، من بوسنغا، وإينيرا، وبوبادي، بدعوى تعزيز شرطة كاراوا، في شمال غرب جمينا في مقاطعة اكواتير، باعتقال ٦٧ قرويا من سكان المنطقة وأحضعوا خمسون منهم لضروب من المعاملة القاسية. وتعرضت ثلاثون امرأة للاغتصاب. ونهبت جميع المنازل تقريبا بذريعة أنه في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، أنقذت شرطة رجلا قتل قائد قطاع، في حين كان الأهالي يريدون الفتك به. وقد رد الأهالي على ذلك بهدم مركز الشرطة وانتزاع المشتبه به من زنزانتة وحرقة حيا.

٤٠ - وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تعرضت قاصرة للاغتصاب في لوفوكو، جنوب كيكويت، على أيدي شرطي أثناء وجودها رهن الاعتقال في قسم الشرطة في فاشي. وبعد إطلاق سراحها، قدم والدا الضحية شكوى إلى قسم الشرطة. وعندما قدم إلى محل سكني الضحية ثلاثة من أفراد الشرطة أحدهما الجاني، نشبت بينهم وبين الأسرة مشادة أسفرت عن مقتل الأم.

٤١ - وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اعتقلت مجموعة من أفراد الشرطة في مقاطعة كاساي الغربية على نحو تعسفي أربعة أشخاص، وأحضعتهم لضروب من المعاملة القاسية والمهينة. فقد شد وثاق رجلين إلى وثاق ابنتيهما في زنزانة انفرادية وأرغم أحدهما على أن يبول أمام أعين ابنته وهو عار. وجرى الآخر من ثيابه وتعرض للجلد لأنه لم يكن لديه مال ليضعه مقابل فك أسره. وتعرضت إحدى المرأتين للاغتصاب على يد المأمور. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير أطلق سراحهم جميعا بعد أن دفع فدية.

٤٢ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تعرضت للاغتصاب في بلدة ديساسي فتاة صغيرة عمرها ١٢ عاما على يد أحد أفراد شرطة باندوندي.

٤٣ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل، توفي في باندوندي، رجل متأثرا بجراح جراء تعرضه للضرب وضروب من المعاملة القاسية على أيدي عدة أفراد من شرطة المركز الفرعي للشرطة في لوانج في كيكويت الجنوبية.

٤٤ - وفي ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، اغتصب مفتش شرطة امرأة كانت رهن الاعتقال في زنزانة انفرادية في المركز الفرعي للشرطة في كاجيبا في مقاطعة كاساي الشرقية.

٤٥ - وفي ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، تعرضت في ابيكو في باندوندي طفلة صغيرة جدا للاغتصاب على يد أحد أفراد شرطة الفرقة المتنقلة عندما كانت في طريقها إلى المدرسة.

٤٦ - وفي ١٧ أيار/مايو، توفي مدني جراء تعرضه للضرب على أيدي أفراد الشرطة في قسم الشرطة في كيتولو في مقاطعة كيفو الشمالية.

٤٧ - وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٧، توفيت في لودجا في مقاطعة كاساي الشرقية امرأة جراء تعرضها للضرب بالهراوة على يد أحد أفراد الشرطة كان قد انتزع منها حقيبة يدها أثناء سيرها في الطريق.

٤٨ - وقام أفراد الشرطة أيضا باعتقالات تعسفية. فهم يعمدون في بعض الحالات إلى اعتقال أشخاص يعلمون أنهم لم يرتكبوا ذنبا أو جريمة إلى أن يتم كشف الجناة المزعومين. ولا يتم إبلاغ المعتقلين بحقوقهم والتهم الموجهة إليهم. وغاية ما يبلغون به هو أنهم سيظلون في السجن إلى أن يتم القبض على أقربائهم المطلوبين.

٤٩ - وفي الفترة من ٦ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، اعتقل رجل بدلا من صديقه، ووضع رهن الاحتجاز في المركز الفرعي لشرطة كاليمي، إلى حين العثور على صديقه، أو إلى أن يدفع مبلغا كبيرا من المال. وقد سدد المبلغ راضحا في الأخير تحت ضغط المعاملة القاسية والمهينة. وخلال الفترة ذاتها، جرى في بونغوي، في جنو غيست ده كالمي، اعتقال أربعة أشخاص واحتجازهم على أيدي سبعة من أفراد الشرطة ولم يفرج عنهم إلا بعد أن دفعوا ١٥٠٠ فرنك كونغولي.

٥٠ - وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أطلقت الشرطة النار على حشد من الناس في غيمينا في مقاطعة اكاتور وقتلت فتى يبلغ من العمر ١٣ عاما وطفلا عمره ١١ عاما. وكان ذلك الحشد خرج في مظاهرة احتجاج على مقتل رجل على أيدي رجال مسلحين مجهولي الهوية. وقد ألقى القبض على رجل الشرطة وأحيل على المحكمة العسكرية التي حكمت عليه بالإعدام وأمرته بدفع ١٠.٠٠٠ فرنك دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية لأسرة الضحية.

٣ - الجرائم المرتكبة على أيدي أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

٥١ - في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، هاجم أفراد من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا شاحنة قرب كيشارو في شمال غوما، وقتلوا بالرصاص أحد المارة وأصابوا مسافرا فتوفي متأثرا بجراحه. وفي اليوم نفسه، هاجموا شاحنة أخرى ونهبوها وقتلوا مسافرين اثنين.

٥٢ - وفي صبيحة يوم ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٧، فتح رجال مسلحون من جماعات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيسي غوري، إقليم روتشورو، النار على شاحنة تقل عدة مسافرين. وأصيب أكثر من ٢٠ شخصا إصابات خطيرة، وتوفي ثلاثة أشخاص على الفور.

واثنان آخران، أحدهما امرأة، متأثرين بجراحهما. وتعرضت شاحنة ثانية للنهب وأضرمت فيها النار.

٥٣ - وفي ليلة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، قتل أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا رئيس شرطة نيابانيرا في شمال روتشوري. وفي الليلة نفسها، هاجموا المركز الفرعي للشرطة الوطنية المدنية في كيشارو في شمال روتشوري، وكذلك مقر مفتش الشرطة فأطلقوا سراح المحتجزين وأخذوا معهم خمس قطع سلاح.

٥٤ - وفي الليلة الفاصلة بين ١ و ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، هاجم أفراد من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا قرية كاكوندا في غرب بوكافو ونهبوا الممتلكات ودمروها. واحتطفوا أربعة أشخاص عثر أهالي القرية فيما بعد على جثة أحدهم. وفي نفس البلدة، قتل أفراد من هذه القوات رجلا واحتطفوا سبع نساء بعد أن نهبوا القرية بكاملها وأخذوا كل شيء. وفي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اغتالت هذه القوات نفسها شيخا ونهبوا وأحرقوا أكثر من ٣٠ مسكنا في بونيريزا في شمال شندا.

٤ - حالات الاختفاء القسري التي هي من عمل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا

٥٥ - ترتب أيضا أثر سلبي على ظهور فرقة برافو في تجمع بترا في إقليم روتشوري في مقاطعة كيفو الشمالية. فقد أمكن لشعبة حقوق الإنسان في البعثة أن توثق منذ شباط/فبراير ٢٠٠٧ اختطاف أربعة مدنيين من أبناء الهوتو جميعهم على أيدي مقاتلين من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

٥٦ - واختطف أحد الأعيان الهوتو في بلدة كيسغورو، عمره ٣٢ عاما على أيدي عناصر من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في قرية كيسغوري يوم الجمعة ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧. ويبدو أن القوات الديمقراطية كانت تتهمه بالتعاون مع عسكر فرقة برافو.

٥٧ - وفي ١٦ شباط/فبراير، اختطف أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تاجرا من سكان كاتونغورو من إثنية الهوتو يناهز عمره ٣٥ عاما من منزله بعد أن شدوا وثاقه. ولم يعثر على جثته غير أن الأهالي أكدوا أنهم عثروا على آثار دماء. ويقول الأهالي أن القوات كانت تتهمه بالتعاون مع عسكر فرقة برافو.

٥٨ - واختطف زعيم بلدة بورامبا وهو من أبناء الهوتو من منزله في الليلة الفاصلة بين ٢ و ٣ آذار/مارس ٢٠٠٧. ويعتقد جميع الذين اتصلت بهم شعبة حقوق الإنسان للتحدث معهم في هذا الشأن أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا هي المسؤولة عن اختطافه. ولا يزال مصير الضحية مجهولا حتى الآن.

٥ - القوات المسلحة الأخرى المرتكبة لانتهاكات حقوق الإنسان

٥٩ - في الليلتين الفاصلتين بين ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل، وبين ١ و ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، هاجم مقاتلون يقال إنهم من الهوتو الروانديين قرية كنيولا في مقاطعة كيفو الجنوبية. وقتل في هذه الهجمات طفل عمره عامين كما قتلت طفلة حرقا وأصيب أربعة أشخاص إصابات خطيرة واختطف تسعة أشخاص وستة أطفال قصر.

٦٠ - وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، اختطف امرأة في كوفو الجنوبية من منزلها في ميرا ماد على أيدي مقاتلين يُقال إنهم من الهوتو الروانديين وحُبست حتى ٣٠ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٦. وقد تم اقتيادها مع فتيات ونساء أخريات إلى معسكر في غابة كاو نجي في شمال غرب بوكافو. واتضح من الأقوال التي أفادت بها بعد أن تمكنت من الفرار من المعسكر بعد تسعة أشهر من مكوثها هناك وأن المقاتلين كانوا يختارون كل يوم فتيات أو نساء ويتناوبون على اغتصابهن عدة مرات وبصورة جماعية.

٦١ - وفي ٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، أعدم رجل على أيدي حراس منتزه فيرونغا الوطني في مقاطعة كيفو الشمالية بدعوى الصيد غير المشروع في حين أن المعني كان يوجد على أرض يملكها.

٦٢ - وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧، هاجم ١٥ من أفراد الوكالة الوطنية للاستخبارات و ٦ جنود من الفرقة ٦٧٢ للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، قرية كاديمبو في مقاطعة كاتنغا حيث أخضعوا أهالي القرية إلى ضروب من المعاملة القاسية والمهينة. وقد تم تجريدهم من ثيابهم وشد وثاق أرجلهم وأيديهم وضرهم وتعذيبهم. وتعرضت خمس نساء للاغتصاب على أيدي الجنود. ونهبت القرية بكاملها. وخلافا للعادة، فقد جرى اعتقال مرتكبي هذه الجرائم وهم اثنان من أفراد الوكالة الوطنية للاستخبارات وأربعة من أفراد الشرطة وتمت محاكمتهم بتهمة ارتكاب جريمة ضد الإنسانية والاغتصاب والنهب.

٦٣ - وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، توفي مواطن غامبي عمره ٧٠ عاما تحت التعذيب والضرب بالمراوات الذي تعرض له منذ اعتقاله في ١٢ أيار/مايو على أيدي أفراد الإدارة العامة للهجرة في غامينا في مقاطعة اكواتور.

٦٤ - وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٧، اختطف أفراد من تحالف القوى الديمقراطية الأوغندية/الجيش الوطني لتحرير أوغندا (متمردون أوغنديون)، في بوفاتا من مقاطعة كيفو الشمالية أربعة رجال وامرأتين من حقولهم وأخذوهم إلى وجهة غير معلومة بعد أن سلبوهم جميع ما كان بحوزتهم.

٦٥ - وفي ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في مويمبا في شمال كاسونغو، تعرض رجل للمطاردة لقيامه هو وزوجته بقتل قرد. وقد تعرض الرجل للتعذيب وجرّد من ثيابه وعموماً معاملة مهينة ومُذلة.

٦٦ - ويتضح من التحليل الوارد أعلاه أن جرائم ارتكبت على نطاق واسع على أيدي مختلف الأطراف المذكورة. بيد أنه تجدر الإشارة أن أعمال العنف الجنسي تحتل حيزاً خاصاً في هذه الانتهاكات مما يتطلب إجراء دراسة أكثر تعمقاً.

باء - العنف الجنسي

٦٧ - تضاف إلى أعمال العنف الجنسي المذكورة أعلاه والتي تمارسها قوات مسلحة حالات أخرى من العنف الجنسي. ويمارس العنف الجنسي على نطاق واسع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. والعديد من الأشخاص، الذين يعتقلون ويسجنون لارتكابهم أعمال عنف جنسي، يستعيدون حريتهم، إما بالفرار من السجن بتواطؤ حرس السجون أو بفضل حلم السلطات القضائية، التي تسلط عليهم عقوبات خفيفة، مما يشجعهم على العود. وفي عدة مناطق، يوصى بترتيبات وصفقات وحلول ودية مع الأسر وغالباً ما توجه تهديدات للضحايا. وكل هذه الوقائع تشجع على الإفلات من العقاب.

٦٨ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تعرضت للاغتصاب في كباندروما فتاتان من آرو، إحداهما قاصرة.

٦٩ - ومن ٢٨ كانون الأول/ديسمبر إلى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، اختطف ثلاثة من رجال الشرطة في محافظة باندونندو فتاة في الثالثة عشرة من عمرها واحتجزوها في حي ماليبو، واغتصبوها بشكل متكرر وقد أوثقوا يديها إلى ظهرها ووضعوا عصا على عينيها ثم رموا بها إلى قارعة الطريق بعد ذلك. وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أوقف جندي من القوات العسكرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية فتاة في الثالثة عشرة من عمرها في حي ندوشو في غوما، وألقى بها أرضاً ثم اغتصبها. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، تعرضت فتاة أخرى في الثالثة عشرة من عمرها للاغتصاب في نزينغا شرق بيبي على أيدي ثلاثة جنود من الكتيبة ٨٢٢ التابعة للقوات المسلحة، ثم يبدو أنهم تركوها في ما يبدو بعد ذلك في الأدغال.

٧٠ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قام عسكريون بمطاردة أربع نساء في كاتيمبو شمال غرب أوفيرا والاعتداء عليهن واغتصابهن. وتم الإبلاغ عن ثماني حالات اغتصاب أخرى خلال الفترة نفسها في نفس المنطقة. وفي ٨ كانون الثاني/يناير، تعرض رجل للاعتداء

الجنسي على يد جندي من اللواء الحادي عشر التابع للقوات المسلحة في إيهوسي شمال بوكافو.

٧١ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، تعرضت فتاة في الخامسة عشرة من عمرها كانت في طريق العودة من المدرسة للخطف في بيروما شمال كيفو ثم اقتيدت عنوة إلى معسكر القوات المسلحة في البلدة، حيث تم احتجازها لمدة خمسة أيام تعرضت خلالها للاغتصاب يومياً ومرات متعددة على أيدي جنديين في الكتيبة الرابعة التابعة اللواء المدمج التاسع بقيادة الرائد نيببي. وأطلق سراحها في ٢ شباط/فبراير بعد التزام أسرهما بعدم رفع شكوى تحت طائلة التهديد بالانتقام والعود.

٧٢ - وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، لاحق جندي في القوات المسلحة في موكابي في محافظة الإكواتور فتاة في الثالثة عشرة من عمرها طوال مسافة كيلومترين تقريباً ثم اغتصبها.

٧٣ - وفي ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧، قامت مجموعة من الجنود التابعين اللواء المدمج الحادي عشر في سيوري جنوب غرب بوكافو باقتحام أحد المنازل ثم ربطوا رب الأسرة في سقف البيت واغتصبوا ابنته البالغة من العمر أربعة عشر عاماً ونهبوا كل ممتلكات البيت والمسكن المجاورة.

٧٤ - ومنذ شباط/فبراير ٢٠٠٧، احتطفت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا/راستا أكثر من أربع نساء وفتاة في الرابعة عشرة من عمرها وأخضعوهن للرق الجنسي.

٧٥ - وأفادت العديد من البرقيات، أن أفراد ميليشيات جبهة القوميين ودعاة الاندماج مسؤولون عن معظم حالات العنف الجنسي المرتكبة في منطقة فاتاكي في مقاطعة الإيتوري، خلال المعارك بين أفراد الجبهة الموالين لبيتر كيريم والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسجل أحد المستشفيات المحلية ست عشرة حالة عنف جنسي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وسبع عشرة حالة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وسبعاً خلال الأسبوع الأول من شباط/فبراير ٢٠٠٧.

٧٦ - وخلال عملية عسكرية ضد ميليشيات الجبهة، قام جنود القوات المسلحة بشكل منهجي بنهب قرى لينغا جنوب غرب كباندروما، خلال الفترة ما بين ٨ و ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وتعرضت إحدى عشرة امرأة للاغتصاب خلال العملية.

٧٧ - وتعرضت فتاتان أثناء عودتهما من جنازة في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ شمال كيفو للاختطاف والاعتصاب على يد عريف في اللواء المدمج الثاني التابع للقوات المسلحة في بوتوهي. وألقي القبض على الجنائي في ٦ آذار/مارس وتم اعتقاله في مقر اللواء المدمج الثاني في

بوتيمبو، ولكنه هرب ليلة ٧ إلى ٨ آذار/مارس، مما أثار غضب السكان، الذين تمردوا وخرّبوا مرافق الشرطة والوكالة الوطنية للاستخبارات، فضلاً عن مكاتب حاكم الإقليم.

٧٨ - وفي ليلة ٨ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، تعرضت امرأتان وفتاة للاغتصاب على يد القائد المؤقت للقوات البحرية في لوكوليليا، مبانداكا. واغتُصبت إحدى النساء بحضور زوجها.

٧٩ - وفي ١١ آذار/مارس، تعرضت فتاة في الحادية عشرة من عمرها للاغتصاب في بلدة نياموكوي، شمال بوكافو، على أيدي جنديين في اللواء المدمج الرابع عشر التابع للقوات المسلحة، لا لسبب غير أن والديها رفضا أن يتخذ الجنود الذين تم نشرهم حديثاً في هذه البلدة بيتهما مسكناً لهم.

٨٠ - وفي ٢٢ آذار/مارس، تعرضت فتاة في الثالثة عشرة من عمرها للاغتصاب على يد جندي في اللواء المدمج التاسع للقوات المسلحة، وذلك في كاتونغو جنوب أوفيرا.

٨١ - وتشهد مقاطعة شمال كيفو حالات عنف جنسي قصوى. ففي بلدة بوتيمبو وحدها، سجلت إحدى المنظمات غير الحكومية ١٩ حالة اغتصاب خلال شهر آذار/مارس، من بينها ثلاث حالات ارتكبتها جنود في اللواء المدمج الثاني للقوات المسلحة. وفي روهوا، في إقليم بيني، سُجّلت خمس حالات اغتصاب بين ١٥ و ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٨٢ - وفي ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تعرضت طفلة في الثالثة من العمر للاغتصاب على يد أحد أفراد الشرطة في مفيزي، بالقرب من ماتادي. فقد استدرج الجاني الفتاة إلى منزله واعدّها إياها بالحلوى ثم اغتصبها. وألقي القبض على الجاني وزُجَّ به في سجن ماتادي.

٨٣ - وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٧، خطف أحد أفراد الشرطة فتاة قاصرة في بلدة لمبوجي مايي بينما كانت تلعب أمام منزلها واحتال عليها ليأخذها إلى منزله، ثم اغتصبها وهدد أباهما بعد ذلك. وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، خطف جندي كان يجرس محطة بنزين فتاة قاصرة أخرى في نفس مدينة باندوندو واغتصبها.

٨٤ - وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اعتقل رئيس شرطة نياكوندي في الإيتوري بشكل تعسفي امرأة واغتصبها. وفي هذه الحالة، قام الادعاء العام العسكري استثنائياً باعتقال الجاني.

٨٥ - وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قام جندي في الكتيبة الثانية اللواء المدمج الثاني للقوات المسلحة في ريمبا في الإيتوري باختطاف امرأة واغتصابها. وفي اليوم نفسه، اغتصب جندي في

الكتيبة الثالثة للواء المدمج الأول للقوات المسلحة امرأة حامل، في ألبها جنوب آرو. وأجهضت المرأة على إثر هذا الاغتصاب وأعيد نقل الجاني إلى وحدة أخرى في بلدة مختلفة.

٨٦ - وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اغتصب أفراد شرطة ثلاث نساء في كيسيليكيتي في باندونو وجدوهن في منزل قصدهن بحثاً عن أحد المشتبه فيهن.

٨٧ - وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اغتصب أحد أفراد الشرطة امرأة على إثر شكوى اغتصاب كانت قد رفعتها ضد أحد عملاء شرطة التدخل السريع في كولو كوتو، بالقرب من ميناء ماهاغي.

٨٨ - وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اغتصب جنود من القوات المسلحة امرأة في حي مبوكولو في ميبوتوماي.

٨٩ - وخلال ليلة ١ إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تعرضت فتاة قاصرة في المجتمع المحلي لكازامبا، محافظة باندونو، للاغتصاب على يد جندي في القوات المسلحة تابع للشرطة العسكرية. وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قام جندي في الكتيبة الثانية التابعة للواء المدمج الثالث عشر في القوات المسلحة باغتصاب فتاة قاصرة أخرى في مارابو. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، تعرضت فتاة قاصرة تقيم في كاينا، شمال كيفو، للاغتصاب على يد ضابط صف في القوات المسلحة، في الوقت الذي خرجت فيه للذهاب إلى المرحاض. فقد أمسك بها وأخذها إلى مكان خاص واغتصب عدة مرات. وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اغتصب أحد أفراد الشرطة في كانانغا فتاة قاصرة. والضحية هي الطفلة التي أنجبتها زوجة الشرطي مع رجل آخر، وكانت تعيش مع الشرطي المعني.

٩٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قام ثلاثة عناصر من الشرطة المدنية الوطنية في إديوفا، محافظة باندونو، وثلاثة من موظفي النيابة العامة، باغتصاب امرأة حامل في شهرها الخامس في بلدة ماديمي، حيث ذهبوا لإلقاء القبض على أخ الضحية. ولما لم يعثروا على هذا الأخير، أخذوا الضحية مكانه وأسأؤوا معاملتها واعتدوا عليها مع الضرب ثم اغتصبوها بعد ذلك. وأجهضت الضحية بسبب هذه المعاملات القاسية.

٩١ - وتدعو هذه الأمثلة المتعددة على العنف الجنسي إلى إدراك الحكام مدى خطورة الحالة واتخاذ تدابير أكثر جذرية إزاء القوات الموجودة، بدءاً بالقوات التابعة للدولة، والتي ينبغي أن تكون قادرة على التحكم فيها.

جيم - الحالة في السجون

٩٢ - تظل الحالة في السجون هشة وخطيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وظروف الاحتجاز في معظم البلدات مزرية والهروب هو الفرصة الوحيدة لبقاء السجناء على قيد الحياة. ويقيم السجناء في زنانات مكتظة وقديمة تنعدم فيها النظافة الصحية والغذاء الكافي والرعاية الصحية واحترام الإجراءات القانونية، مما يجعل الاعتقالات غير قانونية.

٩٣ - وخلال ليلة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أخضع أفراد شرطة من فريق التدخل المتنقل في غبادوليت ستة معتقلين لمعاملات قاسية ومهينة في زنانتهم. وبأمر من القائد المحلي الذي كان في حالة سكر خلال حفل رأس السنة، تم إخراج هؤلاء المعتقلين من زناناتهم وقيدوا وضربوا. وقال الرئيس إن معاملة المعتقلين بهذا الشكل هي "احتفال الشرطة بالعام الجديد ٢٠٠٧".

٩٤ - وفي ليلة ١٢ إلى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، فرّ خمسة معتقلين من سجن بونيا بعد أن حفروا ثقباً في سور السجن، وكان من بينهم نقيب من القوات المسلحة محكوم عليه بالسجن لمدة ٢٠ عاماً بتهمة ارتكاب جرائم حرب ومعتقل آخر محكوم عليه في تهمة اغتيال.

٩٥ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أُلقي القبض على رجل في كيانزابا شمال كيفو بتهمة سرقة صفائح معدنية. وكان قد سبق أن أُلقي القبض على الرجل نفسه وسجنه وتعذيبه للسبب نفسه في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وكانت أسرته دفعت كامل المبلغ المطلوب من القائد، الذي استدعاه مرة أخرى للسبب نفسه. وأُخرج المعتقل المعني من زناناته وأزيلت عنه ثيابه وتعرض للتعذيب بالضرب بالعصا، خاصة على الأعضاء التناسلية وعلى كامل الجسم، مما ترك عليه ندوباً لا تُمحى.

٩٦ - وفي ٩ آذار/مارس ٢٠٠٧، فر ستة معتقلين من سجن كيسانغاني المركزي بالقفز على السور. وأُلقي القبض من جديد على خمسة منهم.

٩٧ - وفي ليلة ١٠ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٧، فر من سجن شرطة ماهاعي ١٥ سجيناً من بينهم ١٢ متهماً بارتكاب جرائم الاغتصاب وسوء معاملة أدت إلى وفاة الضحايا، وجنديان وعميل في شرطة التدخل السريع متهمين بمحاولات الإعدام بإجراءات موجزة. وأُلقي القبض على أربعة من حراس هذا السجن.

٩٨ - وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، تمرد معتقلو سجن مبوجي مايي المركزي بسبب أعمال التعذيب وسوء المعاملة وغير ذلك من المعاملات اللاإنسانية والمهينة، وابتزاز الأموال

والمضايقات، التي يمارسها ضدهم الحراس. وأفاد الحراس أن مدير المركز هو الذي أصدر لهم تعليمات لكي يتصرفوا على هذا النحو. وألقي القبض على هذا الأخير لأغراض الاستجواب.

٩٩ - وفي ليلة ٢٤ إلى ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، انتحر أحد المعتقلين في زنزانة شرطة يوكو جنوب آرو. وألقي القبض على رئيس الشرطة وحارس النوبة اليومية العاملين في مركز الاحتجاز.

١٠٠ - وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، توفي ثلاثة معتقلين في سجن مبوجي مايي المركزي داخل السجن بسبب قلة الغذاء. وأعلن مدير السجن أن ذلك ناتج عن انعدام دعم الدولة. كذلك توفي معتقلان آخرا بسبب انعدام الغذاء والرعاية الصحية في السجن في ٢٨ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في مويي ديتو في الكاساي الشرقي.

١٠١ - وفي ٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، فر من سجن كونغولو المركزي شمال كاليمي ثمانية معتقلين، من بينهم جنديان ملاحقان بتهمة الاغتصاب. وخلال نفس الفترة، توفي في سجن مبوجي مايي المركزي بسبب انعدام الغذاء معتقلان أحدهما مغتصب محكوم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً.

١٠٢ - وخلال ليلة ١٠ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧، فر ثمانية معتقلين من سجن آرو المركزي متهمين بالاغتصاب والقتل، وذلك بسبب حالة السجن المتداعية.

١٠٣ - وفي ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٧، فر من السجن المركزي في غامينا، محافظة الإكواتور، بتواطؤ الحراس، نقيب محكوم عليه في قضية اغتصاب قاصر بالسجن مدة خمسة أعوام وغرامة قدرها ٤٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة كتعويض للضحية. واقتحم بطريق الكسر بيت أحد قضاة المحكمة العسكرية وبيتي محامين معنيين بالمحاكمة وارتكب اعتداءات وتهديدات بالقتل. ثم ألقي عليه القبض.

١٠٤ - وحسب برقية مؤرخة أيار/مايو ٢٠٠٧، توفي من الجوع وسوء التغذية خلال هذا الشهر ثلاثة معتقلين في سجن تشيكابا المركزي. ويتلقى المعتقلون الـ ١٥٩ في هذا السجن حوالي مرتين في الشهر حصة صغيرة من منظمة غير حكومية محلية لديها موارد قليلة.

١٠٥ - وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، تم الإفراج بشروط عن ٢٥٢ معتقلاً في سجن كينشاسا المركزي كانوا قد قضوا ربع مدة عقوبتهم وتحلوا بسلوك مثالي. وقد صمم هذا السجن، الذي يعد أكثر سجون البلد اكتظاظاً، في فترة الاستعمار ليسع ١٥٠٠ شخص وكان

يوجد به ٤٠٠٠ سجين. وحدثت عملية الإفراج المذكورة عشية زيارة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لهذا المكان.

١٠٦ - وفي ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٧، توفي معتقلان في الحجز في زنانات الشرطة المدنية الوطنية، أحدهما في مانزاساي، بالقرب من مدينة باندوندو، والآخر جنوب غرب مدينة كيندونغومي.

١٠٧ - وفي ٢٢ حزيران/يناير ٢٠٠٧، توفي معتقل من جراء التعذيب الذي تعرض له في زنانة الشرطة المدنية الوطنية في مبوجي مايي. وكان محتجزاً بشكل غير قانوني لأنه لم يسدد ديناً. وفي اليوم نفسه، فر من سجن بيني أربعة معتقلين، أحدهم محكوم عليه بالإعدام لارتكابه جريمة قتل. وقبل ذلك، كان ثلاثة معتقلين آخرين قد فروا في ١٧ حزيران/يونيه من زنانة الشرطة المدنية الوطنية في ماهافي، في الإيتوري.

١٠٨ - وخلال ليلة ٢٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، فر من سجن بونيا معتقل كانت محكمة بونيا العسكرية حكمت عليه بالإعدام لارتكابه جريمة قتل.

١٠٩ - وفي ليلة ٢٦ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، تعرض معتقل للضرب حتى الموت في مفوضية الشرطة في لوييلاندج شرق مبوجي مايي. وكان قد تم إيقاف المعتقل بشكل تعسفي واحتجازه لأنه نقل على دراجته مديناً لا علاقة له بأي جريمة.

١١٠ - وفي ليلة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، فر من سجن فريق ليتوموبوتي العسكري في مبانداكا أربعة وعشرون معتقلاً، من بينهم ثلاثة جنود محكوم عليهم بالسجن المؤبد في إطار محاكمة الاغتصاب الجماعي في سونغو مبيوي، وثلاثة آخرون محكوم عليهم بالسجن عشرين عاماً وأحد المدعى عليهم في جريمة الاغتصاب الجماعي التي جرت في آذار/مارس ٢٠٠٦ في ليفومبا واکا.

رابعاً - العدالة والإفلات من العقاب

ألف - الانتقام الشخصي والإفلات من العقاب

١١١ - لقد فقد السكان ثقتهم في العدالة بسبب ظاهرة الإفلات من العقاب ولجأوا في بعض الأحيان إلى الانتقام للاقتصاص من الجناة المزعومين في الحالات الخطيرة والحالات التي يضبطون فيها متلبسين بالجرم.

١١٢ - وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، وقعت حوادث خطيرة في ليسالا شمال شرق مبانداكا. فقد فرّ محتجزون من السجن متهمين بارتكاب أفعال خطيرة. و اعتبر السكان

ذلك إفلاتاً من العقاب وثار تآثرهم. وجرح في أثناء ذلك عدة أفراد من الشرطة، واعتدى السكان على هياكل أساسية عامة بما فيها مكتب المدعي العام للجمهورية ومركز الشرطة ونهبوها. واستخدمت قوات الشرطة القوة المفرطة وقتل مدنيان بعيارات نارية أحدهما صبي يبلغ من العمر ١٦ عاماً وأصيب عدة أشخاص آخريين بجروح بالغة من جراء القذائف.

١١٣ - وضبط جندي متلبساً عندما كان يقتحم محلاً تجارياً في الليلة الفاصلة بين ٢ و ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ في حي مابانغا سود في غوما. ووصل السكان الذين بلغهم الأمر على جناح السرعة وقاموا برجمه على الرغم من وصول قوات حفظ النظام. وفارق الجندي الحياة في أثناء نقله إلى المستشفى.

١١٤ - وفي الليلة الفاصلة بين ١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في بلدة ديبيندي، (مبوجي ماي) قام السكان بملاحقة رجل لاشتباههم في ارتكابه لسرقة وأعدموه بإحراقه حياً.

١١٥ - وفي ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قام أشخاص برجم أحد سكان ماكوكا، في إقليم روتشورو وأحرقوه حياً بعد أن فاجأوه وهو يقوم بعملية سطو مسلح.

١١٦ - وفي ١٨ حزيران/يونيه ألقى القبض في كيبويرو على مقربة من الحدود الأوغندية على جندي مسرّح متهم بارتكابه جرائم خطيرة. وتعرف عليه السكان وقاموا برجمه وإحراقه حياً.

١١٧ - ويشكل "قضاء الغوغاء" مصدر القلق البالغ في تجمع بيتزا، في إقليم روتشورو حيث قتل ١٠ أشخاص على الأقل منذ بداية هذا العام على أيدي سكان مدنيين.

باء - العدالة الداخلية: سيرها وحدودها

١١٨ - يتوقف حسن سير العدالة على ظروف العمل والوسائل المتاحة للمؤسسة. فالخصبة المخصصة للعدالة في ميزانتي عام ٢٠٠٥ و عام ٢٠٠٦ كانت ضئيلة للغاية (حوالي ٠,٦ في المائة) إذا أخذنا في الاعتبار المشاكل العديدة التي يواجهها هذا القطاع الأساسي، لا سيما انهيار الهياكل الأساسية وقلة عدد القضاة وظروف العمل غير الملائمة. وعلى الرغم من ذلك أحرز تقدم كبير على مختلف المستويات وصدرت قرارات هامة في هذا الشأن.

١١٩ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أصدرت المحكمة العسكرية لكينشاسا/غومي قراراً لم يسبق له مثيل في قضية كوتينو وأصبح سابقة قضائية. فقد أعلنت المحكمة عدم اختصاصها للبت في تهم التآمر ومحاولات القتل الموجهة ضد ثلاثة مدنيين (القس كوتينو ومتهمان معه) وأحالت المتهمين أمام القضاء المدني لأن هذه الجرائم هي جرائم قانون عام.

١٢٠ - وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧ أصدرت المحكمة العسكرية لحماية دو بونيا حكمها في محاكمتين هامتين. وتتعلق المحاكمة الأولى بمجزرة بافي التي أعدم خلالها ٣٢ مدنياً في الفترة ما بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وأصدرت حكماً بالسجن المؤبد على ١٣ متهماً لارتكابهم جرائم حرب وقتل ونهب واغتصاب. وصدر الحكم الثاني ضد متهمين يقتل مراقبين عسكريين اثنين. وحكمت على سبعة متهمين منهم بالسجن المؤبد وعلى واحد بالسجن لمدة ٢٠ سنة وآخر لمدة ١٠ سنوات. وطبقت المحكمة أحكام نظام روما الأساسي عندما أصدرت حكمها.

١٢١ - ووفقاً للبرقيات الإخبارية الصادرة في شباط/فبراير ٢٠٠٧ في جنوب كيفو، تم اعتقال محارب من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تابع لجماعات الراسستاس وسُلم إلى السلطات العسكرية. وكان هذا الفرد في الميليشيا العسكرية ضالعا مع محاربين من جماعات الراسستاس في ارتكاب عدة جرائم منها اغتيال امرأة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في بولامبيكا وأعمال اغتصاب وسلسلة من جرائم القتل وأكل لحوم البشر وحالات اختطاف تليها عمليات تعذيب. وقد سُلم إلى المجلس العسكري.

١٢٢ - وفي ٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ جرت مقاضاة المتهم بإعدام مدني دون رحمة في روغيندا شمال كيفو، وحُكم عليه بالإعدام وبغرامة مالية قدرها ٣٠.٠٠٠ دولار على سبيل التعويض.

١٢٣ - وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ جرت مقاضاة أحد أفراد القوات البحرية في مقاطعة باندونودو وصدر ضده حكم بالسجن لمدة ٢٠ عاماً لاغتصابه في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ طفلة صغيرة عمرها ٨ سنوات في سالونغو، بلدة باسوكو.

١٢٤ - وفي ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ أصدرت المحكمة العسكرية لبيني، مقاطعة كيفو الشمالية حكمها في قضية رقيب من إدارة أمن الحدود لاغتصابه قاصرة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ وأدانتها بالسجن لمدة ٥ سنوات وبدفع غرامة قدرها ٢٥٠٠ دولار للضحية.

١٢٥ - وفي ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧، أصدرت المحكمة العسكرية لبوما، في مقاطعة الكونغو السفلى حكمها في قضية سبعة أفراد من الحركة السياسية الدينية بوندو ديا كونغو متهمين "بالتمرّد والمشاركة في حركات العصيان والقتل والتآمر والسرقة". وقضت المحكمة بإخلاء سبيل اثنين منهم وسجن أربعة أشخاص لمدة ثلاث سنوات والآخرين لمدة خمس سنوات.

١٢٦ - وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧ استئناف المتهمون في جزيرة كيلوا الحكم أمام المحكمة العسكرية لكاتانغا في لوبومباشي. ومثّل أمام المحكمة القائد السابق للواء الثاني والستين في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وسبع ضباط وضباط صف آخرين بتهمة

ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وقيامهم بعمليات احتجاز واعتقال تعسفية وقتل ونهب منذ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وذلك ضد حركة مسماة انفصالية كانت قد احتلت مدينة كيلوا، وقتلهم ما يزيد على ٧٣ شخصاً في أثناء العملية. وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أصدرت المحكمة العسكرية لكاتانغا حكمها الذي خلصت فيه إلى أنه لم تقع أي مجزرة وأخلت سبيل جميع المتهمين. ومع ذلك أظهر التحقيق الذي قاده بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وجود حالات إعدام تعسفي واغتصاب وتعذيب ونهب ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي قادها أنذاك الكولونيل أديمار قائد اللواء الثاني والستين.

١٢٧ - وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مُثل القائد السابق لمليشيات الماي الماي، كيوغو موتانغا، المعروف باسم "جيدون" أمام المحكمة العسكرية لكيوشي، مقاطعة كاتانغا. وكان هذا الرجل مطلوباً منذ مدة طويلة بسبب الجرائم التي ارتكبتها. وقد سلّم نفسه إلى البعثة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ ووضع على ذمة التحقيق في جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وأكل لحوم البشر والنهب والإرهاب والتمرد التي ارتكبت في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وأيار/مايو ٢٠٠٦.

١٢٨ - وفي ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ حكمت المحكمة العسكرية لمبوجي مابي على ٢٢ شخصاً متهمين بالتآمر وحيازة أسلحة وذخيرة حرب بطرق غير مشروعة والاعتصاب والسطو بالسلاح وحكمت على خمسة عشر متهماً منهم بالإعدام وأخلت سبيل خمسة منهم وحكمت على الآخرين بالسجن لمدة تتراوح ما بين سنتين وخمس سنوات.

١٢٩ - وفي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ أصدرت المحكمة العسكرية لجيمنا حكماً في قضية شرطيين متهمين بقتل طفل عمره ١٣ عاماً في البلدة نفسها في شمال شرق مبانداكا خلال اشتباكات وقعت في ١٨ حزيران/يونيه بين فريق التدخّل المتنقل والسكان المحليين. وحكم على أحد المتهمين بالإعدام وبدفع مبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار لأسرة الضحية بالتضامن مع الدولة الكونغولية.

١٣٠ - ومع ذلك، لا يمكن قياس المحاكمات والقرارات الشجاعة النادرة بالجرائم الجسيمة. وما ارتفاع معدلات الإحرام في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعدد المذهل من الجرائم والجنح المرتبكة وظاهرة الإفلات من العقاب الحقيقية، التي هي سبب العودة إلى ارتكاب الجرائم، إلا عوامل أخرى تضاف إلى عجز القضاء الذي يعاني من نقص الموارد المالية والبشرية ولا يملك القدرة على التصدي للجرائم الكبرى التي يرتكبها أمراء الحرب أو كبار الموظفين في المؤسسات. وفي مواجهة هذا العجز يبدو من الأهمية بمكان اللجوء إلى سبل

قضائية أخرى لا سيما المحكمة الجنائية الدولية. ويوصي الخبير المستقل بإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

جيم - المحكمة الجنائية الدولية ومكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب

١٣١ - في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، افتتحت المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي جلسات الاستماع التمهيديّة في محاكمة الزعيم السابق للميليشيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية المتهم توماس لوبانغا على الانتهاكات التي ارتكبتها في منطقة إيتوري منذ عام ١٩٩٩ والتي ذهب ضحيتها ٦٠٠ شخص على الأقل ومئات الآلاف من المشردين. وهو متهم بتجنيد أطفال وضمهم إلى صفوف الميليشيا التابعة له.

١٣٢ - بيد أنه لا يمكن للمحكمة الجنائية الدولية بمفردها النظر في جميع الجرائم والانتهاكات الخطرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ ما يقارب من عقد من الزمن ذلك أن نطاق اختصاصها يقتصر على الوقائع والأفعال المرتكبة بعد دخول نظام روما الأساسي حيز النفاذ (الأول من تموز/يوليه ٢٠٠٢).

١٣٣ - ولذلك من الضروري، في ظل هذه الظروف، وضع آلية لا تكفل فقط محاكمة فعالة لمرتكبي الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي قبل الأول من تموز/يوليه ٢٠٠٢ فحسب وإنما أيضاً إقامة العدل ومكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب عموماً.

دال - إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة أو دوائر جنائية مختلطة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

١٣٤ - لمكافحة ظاهرة الإفلات من العقاب كشرط أساسي لإحلال السلام في البلد، وتجنب ارتكاب جرائم أخرى، يوصي الخبير المستقل بإنشاء محكمة جنائية دولية خاصة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أو، إذا تعذر ذلك، إنشاء دوائر جنائية مختلطة للبت في الجرائم المرتكبة منذ عام ١٩٩٤، وهي السنة التي تشير قرارات الأمم المتحدة إلى الانتهاكات الفادحة للقانون الإنساني التي حدثت بعدها.

١٣٥ - وللحد من تكاليف هذه الهيئة القضائية الخاصة، يمكن اتخاذ بعض الترتيبات. فالهيئة المذكورة يمكن أن تعقد جلساتها في البلد، بل في وسط البلد، للحد من تكاليف نقل المتهمين والشهود. ويمكن أن يوفر البلد المضيف أماكن العمل ويتحمل بعض التكاليف. وهكذا يكون نصف عدد القضاة وثلاثة أرباع الموظفين القضائيين على الأقل من مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ويمكن أن يتولى البلد المضيف تعيين المحامين.

١٣٦ - وإذا اتضح استحالة إنشاء هيئة قضائية دولية من ذلك القبيل، علما بأنه لا بد من مكافحة الإفلات من العقاب والجرائم البالغة الخطورة، يمكن النظر في إنشاء دوائر جنائية مختلطة. وستخضع تلك الدوائر لولاية محاكم الاستئناف، مع إتاحة إمكانية الطعن والاستئناف والنقض أمام دائرة مختصة في النظر في طلبات الاستئناف وتابعة لمحكمة العدل العليا:

(أ) يمكن أن تكون الدوائر الابتدائية خاضعة لولاية خمس محاكم استئناف، تكون إحداها في كينشاسا والدوائر الأربعة الأخرى في مواقع ملائمة في الإقليم، مع مراعاة مساحة البلد وبُعد المسافات؛

(ب) ويمكن أن تتألف الدوائر الابتدائية من ثلاثة قضاة (قاضيان محليان وقاضٍ أجنبي، أو العكس)؛

(ج) ويمكن أن تتألف محكمة الاستئناف أو النقض من ثلاثة قضاة (قاضيان أجنبيان وقاضٍ محلي، أو العكس)؛

(د) وتنطبق على النيابة العامة معايير التنظيم نفسها فيما يتعلق بسير عملها.

١٣٧ - ويمكن أن يُطلق على المؤسسة اسم "الدائرة الجنائية المختلطة"، ويُعهد إليها بمحاكمة الأشخاص المتهمين بالمسؤولية عن أعمال الإبادة الجماعية أو غيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المرتكبة في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية المتهمين بالمسؤولية عن مثل هذه الأعمال أو عن الانتهاكات المقترفة في أراضي الدول المجاورة.

١٣٨ - وفي حالة استحالة إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة، يكون هذا التنظيم هو الأكثر مرونة والأقل كلفة. بيد أنه من اللازم أن يحصل ذلك التنظيم على الدعم الكامل من المجتمع الدولي، بالنظر إلى حالة الفاقة التي يعيشها البلد.

١٣٩ - ويمكن أن تسهم هذه الدوائر الجنائية المختلطة أيضا في تصحيح أوضاع نظام العدالة في البلد من حيث عدد الموظفين، والتدريب، والتجهيزات، وظروف المعيشة والعمل.

خامسا - التوصيات

١٤٠ - يوصي الخبير المستقل جميع الجهات الفاعلة في الحياة السياسية والوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يلي:

(أ) إذكاء وعي السكان بشأن ثقافة السلام والتسامح والمصالحة والعفو والأخوة والتعايش السلمي والاندماج والوحدة الوطنية؛

(ب) الوعي بضرورة قيام جميع الجهات الفاعلة السياسية ووسائل الإعلام بنشر ثقافة الحوار، ورفض العنف والكراهية الإثنية، وقبول الديمقراطية ونتائج صناديق الاقتراع وإمكانية الطعن في النتائج عن طريق السبل القانونية.

١٤١ - ويوصي الخبير المستقل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يلي:

(أ) اتخاذ جميع التدابير التي من شأنها تأكيد سلطة الدولة وتوطيدها في جميع أنحاء الإقليم، وجميع التدابير الرامية إلى التقريب بين الجهات الفاعلة السياسية وإرساء روح الحوار بينها؛

(ب) تنفيذ عملية "فحص" (إقرار) على الصعيد الوطني: اتخاذ إجراءات توقيف إزاء عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والشرطة الوطنية الكونغولية، ووكالة الاستخبارات الوطنية، المتهمين بارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، بغية استعادة ثقة المواطنين في مؤسساتهم؛

(ج) تقديم كل ما يلزم من دعم إلى "فرقة رسم الخرائط" بغرض وضع خرائط موضوعية لانتهاكات حقوق الإنسان، المرتكبة في الفترة بين آذار/مارس ١٩٩٣ وحزيران/يونيه ٢٠٠٣؛

(د) كفالة التطبيق الفعلي لمبدأ الفصل الواضح بما لا يدع مجالاً للبس للاختصاصات ذات الطابع الشخصي وذات الطابع الموضوعي بين العدالة المدنية والعدالة العسكرية، وفقاً لأحكام الدستور المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦، توخياً لاحترام وضع المتقاضين والقضايا اللزوم البت فيها؛

(هـ) كفالة الإدماج الفعلي للجيش والشرطة وإعادة توحيدهما وتعزيزهما وتجهيزهما؛

(و) تحسين الظروف المادية والفكرية والتجهيزية لموظفي الدولة ومؤسساتها والتي تتسم في الوقت الحاضر بمشاشة ونقص شديدين، وعلى الأخص ظروف العاملين في النظام القضائي، تمكيناً لهم من الاستجابة بفعالية للاحتياجات في مجالي العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب؛

(ز) مكافحة الاتجار بالموارد الطبيعية واستغلالها بصورة غير مشروعة؛

- (ح) مكافحة جميع الجرائم التي لا تزال تُرتكب، ولا سيما أعمال العنف الجنسي ضد النساء والأطفال؛
- (ط) مكافحة الاستخدام المستمر للأطفال في النزاعات المسلحة ومكافحة الميليشيات والمجموعات المسلحة الخاصة ومنع إعادة تسليحها؛
- (ي) مكافحة الإفلات من العقاب، الذي يؤدي إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛
- (ك) الكفاح من أجل إعادة الاعتبار للمرأة، وحماتها، وتنمية ملكاتها كاملةً، وكذلك من أجل حقوق الطفل.

١٤٢ - ويوصي الخبير المستقل البرلمان المنتخب بما يلي:

(أ) التصويت على القوانين الأساسية المتعلقة بإقامة العدل، وكذلك بقطاعات الحياة الوطنية الأخرى، بما في ذلك:

- ١٠ القانون المتعلق بتنظيم المجلس العالي للقضاء وسيره؛
- ١١ قانون إنفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛
- ١٢ القانون المتعلق بحماية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛
- ١٣ القانون الأساسي المتعلق بتنظيم المؤسسة الوطنية الجديدة لحقوق الإنسان وسيرها؛
- ١٤ القانون الأساسي المنظم للشرطة الوطنية وسير عملها؛
- ١٥ القانون المتعلق بتجريم التعذيب؛
- ١٦ القانون المتعلق بإصلاح إدارة السجون؛
- ١٧ القانون المتعلق بإدماج الجيش وإصلاح الدوائر الأمنية؛
- ١٨ مواءمة أحكام بعض النصوص القانونية مع مقتضيات الدستور، بما في ذلك بعض أحكام القانون القضائي العسكري.

١٤٣ - وعلى الصعيد الدولي، يوصي الخبير المستقل بما يلي:

(أ) بالنسبة للمجتمع الدولي:

- ١٠ تقديم الدعم للمؤسسات الجديدة المنبثقة عن الانتخابات ليتسنى إرساء سيادة القانون، ونشر ثقافة السلام الدائم، وإشاعة الديمقراطية؛
- ٢٠ تقديم الدعم لإعادة تنظيم هيكل الجيش والجهاز الأمني والشرطة وإدماجها وتجنيد الأفراد للعمل فيها وتدريبهم، وتزويدها بالمعدات؛
- ٣٠ دعم تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليتسنى لها تقديم خدمات إشراف ودعم أوسع نطاقاً وأكبر حجماً إلى الحكومة الجديدة والجيش والشرطة الوطنية، بما يرقى إلى مستوى مختلف التحديات المطروحة في مجال مكافحة الجرائم، ومواجهة الاضطرابات المستمرة داخل البلد، بما في ذلك على حدوده الشرقية؛
- ٤٠ مؤازرة الحضور المتكامل لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الممثل في مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وشعبة حقوق الإنسان في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ما تنفذه من برامج وأنشطة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- ٥٠ تقديم كل ما يلزم من دعم للخبير المستقل لكي يتمكن من إنجاز مهمته المعقدة، نظراً لاتساع رقعة البلد وتعدد المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان التي تندرج ضمن ولايته؛
- (ب) وبالنسبة لمجلس حقوق الإنسان، والجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إنشاء محكمة جنائية دولية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بقرار من مجلس الأمن، نظراً لحالة التدهور الشديد التي أصبحت عليها الهياكل الأساسية القضائية، إضافة إلى الاختلالات العديدة في مجال إقامة العدل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ناهيك عن جسامة وخطورة الجرائم التي لا تزال تُرتكب فيها منذ ما يربو على عقد من الزمن، وإذا تعذر ذلك، إنشاء دوائر جنائية مختلطة داخل المحاكم الكونغولية الحالية للنظر في الجرائم المرتكبة قبل ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و/أو جميع الجرائم الأخرى التي يثبت ارتكابها.